

الدراسات النفسية بين إجحاف القياس وتراجع تنظير السلوك المقاس
**Psychological studies between the unfairness of
measurement and the decline of theorizing of measured
behavior**

د. قايد عادل¹، د. عبدون مصطفى².

¹ أستاذ محاضر بجامعة ابن خلدون تيارت، kaidadel@yahoo.fr

² أستاذ محاضر بجامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، Abdoune_mustapha@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2021/06/30 تاريخ الارسال 2021/12/31

Abstract:

The objective of study is attempt diagnosis is for most important difficulties affecting safety of psychological study's and objectivity in wich the focus was on the problems of psychological mesurement and validity of tests as working tools was also addressed to the problem of the complexity of conseptsdiffences to thier own employment with regard to hiring one the research obstacles that have increassedrecently the dedine in the use of the theory or theories by the anthors of studies and there what through work to alert these problems and thierclimensions and their effects on the reality of psychological studies in our society

key words : measured behavior

المؤلف المرسل: قايد عادل

البريد الالكتروني: kaidadel@yahoo.fr

الملخص:

يكمن هدف الدراسة في محاولة إثارة أهم المصاعب التي تؤثر على سلامة صدق الدراسات النفسية وموضوعيتها، وفيها تم التركيز على مشكلات القياس النفسي وصلاحيه الاختبارات باعتبارها أدوات عمل كما تم التطرق مع إثارة أحد العراقيل البحثية التي زادت في الآونة الأخيرة تمثلت في تراجع توظيف النظرية أو النظريات من طرف معدي الدراسات، وعليه حاولنا خلال هذا العمل التنبيه لهذه المشكلات وأبعادها ومختلف تأثيراتها على واقع الدراسات النفسية في مجتمعنا.

الكلمات المفتاحية: السلوك المقاس

مقدمة

يحتاج المجتمع في وقتنا الراهن لإرساء معالم البحث النفسي الجاد ذو الجودة على غرار باقي العلوم التقنية والتجريبية، ويقوم الباحثون بإعداد دراسات نفسية متنوعة، عرفت في السنوات الأخيرة زيادة كمية على حساب النوعية وأمام هذا الوضع كان من الواجب استحضار الجس النقدي والتذكير بقيمة كل من الضبط والتحسين والتثمين المنهجي، ومرعاة أبعاد البحث حتى تكتسي هذه الأخيرة نوع من الصدق العلمي، ولن يأتي ذلك إلا إذا استوعب كل واحد منا النقائص والعراقيل واستبصرها بنظرة فاحصة، بغية إذلالها هذا المقال فيه محاولة متواضعة لفرز بعض من المعوقات انعكاساتها البحثية، حتى نلفت أنظار الباحثين لتأثيراتها، وفي الأخير نكون قد ساهمنا في بعث لوجس التجميعي لإجراءات البحث ومتطلباته الحقيقية.

تقترن اسهامات الباحثين بإتقان دراساتهم، ففي كل مرة يبذلون جهدا لإضفاء الموضوعية عليها، يدفعهم اعتقاد ترسخ بالممارسة كون الإجراءات البحثية تحقق الصدق العلمي، بمجرد الإلتزام الحصري بتلك الخطوات المتعارف عليها، وهذا

أول منفذ يفرز الاستهام الموالى، لماذا ينساق هؤلاء دون تروى يمكنهم من استبصار
المصاعب المنهجية، ويؤول لقدم تمحيصها؟
ويتغافل عن تحقيق التكامل بين ما يقوم به ما هو موجود على الواقع، وما
يقابلها من آراء نظرية؟

سنحاول في هذا المقال المتواضع تسليط الضوء على عقبات الدراسات
النفسية التي يسهو عن تأثيرها تقرر من الباحثين، وأولها تلك المرتبطة بتطور علم
لنفس منذ ظهوره حتى وقتنا، إذ يؤمن كبار العلماء مؤخرا بمبدأ تمدد وفيض حلقة
دراسة السلوك، والاستقصاء في مجمل العوامل على اعتبار الفرد متفاعل اجتماعيا،
يلور سيرورات ضمن محيط معقد يعقد يذكر لاتور 2001 (Latour) أن المعرفة
العلمية في علم النفس استوجب عليا أن تنتج في إطار تعددي، بفعل الارتباط المتنوع
للعوامل وحتى إنتاج غير المتوقع، لقد توصل إلى هذه القناعة إثر تفسح الأسس
الفلسفية لعلم النفس بمرور الوق، لأن هذا العلم تميز في البدايات بوحدة المعارف
ومعرفة الماهية والذات، وبيولوجيا السلوك والتعلم والجماعات والمحيط (Anrda A
et Autres 2012) ثم أصبح من الضروري عليه الاستفاضة في تلك العوامل وملاكات
الكائن البشري، زيادة على هذا لزوم العمل، بمخرجات أفرزتها نظرية السمات
الكامنة، باعتبارها تجاوزت مساوى النظرية الكلاسيكية المكتفية في غالب الأحيان
تشخيص المشكلات واستجماع التقديرات الأدائية، استوصاف الانطباعات بالأرقام
والاعتماد على الاعتدالية والمتوسط في التوزيعات الاحصائية، حيث تحاول نظرية
السمات الكامنة كتوجه حديث تفجير القدرات واستغلالها والعمل على تفعيل
احتمالات الأداء، والمهارات والإيمان بأن المعرفة يتم تكوينها وبنائها بواسطة الفرد
المتعلم المتميز عن الآخرين، وكامتداد لهذا التوجه توجب تبني التقويم المتعدد
القياسات، المتنوع الأساليب، وإخضاع الاختبارات لقاعدة "تقدير العلاقة الاحتمالية

بين الأداء الملاحظ للفرد في الاختبار أو المقياس، والسمات أو القدرات التي تكمن وراء هذا الأداء وتفسيره" (صبري والواقعي، ص 59: 2001)

ويعود كل هذا نتائج ارتبطت بعالم الرياضيات راش Rach، الذي طعن في وحدة بناء الاختبارات النفسية، (شكك في البند) وهو ما يقابل الستمير في القياس العادي، عندما تيقن أن أي فرد يجيب على اختبار ما، يصادف في أسئلة بنوده معيارين، هما معيار الصعوبة مقابل السهولة ومعيار القدرة على الإجابة، هذا ما دفع بعلماء القياس إلى تطوير أساليب إحصائية كحل اعتبره آخرون مفعم بالمبالغة في تحويل الحقائق النفسية لمعادلات رياضية، يضاف إلى هذا استفحال العيوب التطبيقية التي تعترى الاختبارات لأنها في الغالب تستهدف الذاكرة، تعتمد على الاستحضار والتقرير اللفظي وينقصها التفاعلية الموقفية كما أن جزء منها مستورد وهذا يعرفه الجميع وزيادة على هذا تعاني الدراسات من تراجع المرجعية النظرية، واختلاف المفاهيم وتوظيفها وكلها أمور معروفة سنحصل فيها لاحقاً، تستوجب الظروف المحيطة بالدراسات النفسية والعوائق التي تعترضها، إجراء إعادة نظر، أو على أقل تقدير هز الحس الاستمولوجي لدى المهتمين، وذلك مسعى هذا المقال والذي ستحاول فيه الإحاطة بأهم العقبات التي تثقل سير الدراسات النفسية حيث تتلخص الإشكالية في سؤالين:

- ماهي المعوقات الحقيقية المتعلقة بقياس السلوك؟ ولماذا تراجع الجهد النظري رغم أهميته في حقل الدراسات النفسية؟

قبل الشروع في سرد هذه المعوقات ومناقشتها أرى أنه من الضروري تحديد معنى مفهوم العلم، والدراسات النفسية.

- مفهوم العلم:

تحديد مفهوم العلم حسب الإيستمولوجيين يسعل في ميدان العلوم الدقيقة مقارنة بالعلوم الاجتماعية، باعتباره يستجمع في تلك العلوم صفات بارزة لا غموض يعتريه من حيث الدقة والاتفاق والإجراءات الإمبريقية والمنهج، ليتراجع هذا

الامر في التخصصات الاجتماعية حيث يحدد معنى العلم يبحث المعارف الواسعة، والدراسات ذات القيمة العالمية لها موضوعها، ومنهجها تعتمد على أدوات وأساليب وتفكير صارم، تتسم هذه المعارف بالعقلانية والتنظيم والقابلية للتحقق من صحتها.

-أما الدراسات النفسية:

فهي جملة الإجراءات والتدابير التي يتبعها المختصين والهيئات الأكاديمية، تستم تلك الإجراءات بالصرامة المنهجية يكون الهدف من تلك الدراسات كشف او تشخيص أو إدراك الارتباط والتأثير بين متغيرات بحثية.

-المعوقات البحثية:

يعكس عنوان المقال ضمناً محاولة الكشف عن المعوقات البحثية، وهي جملة العراقيل والمصاعب التي تشوش مسارات البحث وتجعله يتأخر التقدم ومن بينها نذر"

-إشكالية المفاهيم:

يتكون العلم من مصطلحات ومفاهيم تتراكم وتتوسع وتتجدد أحياناً، وتتقلص تارة، توضع وتوظف ثم تنتشر لتعرف، وهكذا... إلخ فهي تتعرض لدينامية ونشط هذا الميزات تعقد من لغة الدراسات النفسية لأنها تفعم وتهول وتدرك وتستوعب بشكل متفاوت ونسبي، ففي وحدة قياس الشخصية يظهر التحديد الموالي أنه يصعب حصر مفهوم السمة، إذ وردت "تهتم كلمة السمات بوصف الأسلوب النمطي لدى الشخص في التفكير والشعور والتصرف في أنواع مختلفة من المواقف وفي أوقات مختلفة (مارين ترجمة نايف بن عمد 2015: 67) وينجر عن تعقد المفاهيم واختلافات التصورات إزاءها عقبة أخرى تتمثل في مفارقة تخص أصالتها وصلاحية توظيفها خارج بيئة النشأة، كون الباحثين يهرولون وراء المفاهيم الغربية عاقدين العزم على اسقاطها مباشرة على المشكلات التي يدرسونها، وبالتالي تصبح

بحوثهم منغمسة في التبعية زيادة عن اللزوم، ويا ليتهم يستوفونه نظريا، فهم عادة يكتبون بها كمصطلحات، ويؤدي هذا إلى ترهن التحليل الفعلي والقراءة المتفحصية، وتراجع إمكانيات دراستهم التمعنية واطرها التأويلية للحقيقة البحثية، لأن المفاهيم في الحقيقة لا بد من أن تخضع لعمل متقن متفحص باعتبارها على حد رأي لالاند تنشأ من طرف يدعى العقل المكون والمكون ويشمل الأول ماله وما عليه من تمييز ايدولوجي أنتج معرفة، وأما الثاني (المكون) فهو كل شخص متلقى يهتم بالمعرفة التي يطلع عليها، ويريد الاستفادة منها، لذا وجب إعمال النزعة التمحيصية والانتباه لذلك، لأن جوهر التعقيد يتمثل في مشكلة تبين المفاهيم، أوضح هذا بمثال زادت قناعتي إثره ان المفاهيم تتعقد أكثر أحيانا، تمثل في رغبتى الشخصية في إيجاد أو ترجمة اختبار قصد ضبط مفهوم صعب وهو السيكوباتية، حيث شرعت في ترجمة مقياس السيكوباتية لليفنسن (Levenson) من النسخة الفرنسية 1995، لكل من كلوديا سفارد (Claudia Savard) وإفانلوسير (Yvan Lussier) وستيفان سبوران (Stephane Sabourin) وهو اداة تقريرية ذاتية، ولكني توقفت مباشرة حيث اكتشفت أن الأداة ككل بنيت على مفهوم محوري مؤسس على سيكولوجية الإدمان بنوده (26) تشكلت من منظور غربي لا يتلاءم مع خصوصيتنا هذا ما دفعني إلى صرف النظر عن ذلك.

إن الوضع الذي آلت إليه الدراسات النفسية تسبب نسبيا في اغتراب خصها و سيطالها أكثر لاحقا، وستعرض لنفس الانتقادات التي وجهت للدراسات الاجتماعية وعلينا التذكير بها.

"...يمكن القول أن غالبية الأبحاث الموجودة اليوم في علم الاجتماع تتبع الجانب الوصفي وتمتلك اداة وحيدة الكثير من الحقائق المتناثرة، التي تشبه دراسات اقتصادية أو تسويقية، لكنها لا تقيم علما ولا تساعد على نشوء نظرية..." ووضع على الاجتماع لدى بعض علمائه، ليس مريحا وعلى أي حال صرح دلفيدويلير (David Willer) بأن هذا العلم ليس علما، عازيا السبب إنعدام المنهجية العلمية، ونفس

الرأي ظهر قبله عند شارلس لشن مير (Charles lachen Meyer) سنة 1971، في كتابه لغة علم الاجتماع مقرا أن علم الاجتماع ليس علما، لأن لفته اصطلاحيا تقليدية أكثر منها لغة علمية (<http://real-sciences.comjuillet2019>)، وحتى لا تقع الدراسات النفسية في حرج لا بد أن يبذل معدوما جهدا إضافيا يتمثل في إرساء ضبطية إتجاه المفاهيم وتكيف وبناء اختبارات وتسويق الجهد الأكاديمي، ومراجعة التأسيس اللغوي والاصطلاحي وعقد مقاربات توافق من طرف الباحثين وهذا تجد في حد ذاته إن صح القول.

2- القياس النفسي وبعض معوقاته:

أشرنا في الإشكالية سابقا إلى الحيوية التي أصفها القياس النفسي والتقويم والاختبارات على علم النفس، حيث مكن المختصين من ابتكار ادوات لضبط متغيرات شتى، وقد عرفت حركة القياس استثمارا هائلا ووصل الحد بالبحوث إلى درجة الدقة الرياضية ووضعوا العديد من الأساليب في حساب معاملات الارتباط ودرجات الانحدار والفروق ودرجة التنبأ إلى غير ذلك، وتمحض عن ذلك طغيان الأساليب الإحصائية على الجوانب النفسية نظرا للثقة الزائدة عن اللزوم التي اتسمت بها هذه النزعة، وعليه بدأ الانظار توجه لها وتشكك فيها حيث ادعى البعض أنها المزيفة (موضوعية الأرقام المزيفة) وتؤكد ذلك الادعاء بمرور الوقت لدى علماء رياضيات أنفسهم حيث تجلت لدى العرافين بقضايا القياس نقائص نذكر منها تأثر ثبات الاختبارات بالمواقف الاختبارية، صعوبة إثراء الاختبارات المعدة باستخدام النظرية الكلاسيكية بمفردات جديدة، تساوي تباين أخطاء القياس لجميع أفراد العينة موضوع الاختبار كما ذكر عمد أبو هاشم في مقال عنوانه "التوجهات المستقبلية للتقويم النفسي والتربوي، وأضاف علام 2000 حسب أبو هاشم أن الاختبارات النفسية المقننة تشتق الدرجات الخام من عينة التقنين ثم بوازن أداء

الفرد الذي يطبق عليه الاختبارات فيما بعد بمعايير مستقبلية من هذه العينة جاء ذا تغيرت العينة فقدت هذه المعايير دلالتها، أي أن الاختبار يصبح محكوماً بالعينة، كما أن الفرد يحصل على الدرجة نفسها في أي اختبارين يقيسان نفس السمة إلا أن درجة الفرد، تختلف باختلاف الاختبار الذي يطبق عليه بمعنى أن درجته محكومة بعينة المفردات التي نختبرها (صبري والرافعي، 2001: 59).

وقصد تجاوز هذه العيوب برزت نماذج لتحقيق الموضوعية من جديد عند تطبيق الاختبارات وقياس الغداء والمهارات يحددها صادف دارسي علم النفس صعوبة استيعاب الدلالة الإحصائية مقابل الدلالة النفسية ففي الغالب يكون الأولى الحسم بشأنها شأن الفصل بين النجاح والفشل في معدلات القبول بصفة آلية فيرسب نم تحصل على 20/9.99 لينجح صاحب 20/10 ثم أن هذه العملية الحسابية أمر فرضه منطق القبول أكثر منه مرعاة للنجاح والفشل النفسي، ويعترف بعض المهتمين أن "هناك خطأ شائع هو الخلط بين الدلالة الإحصائية والقائدة العلمية للنتائج، فالنتائج الدالة إحصائياً لا تنطوي على قيمة علمية أو نظرية بالضرورة... إن الدلالة النفسية أو التربوية تعني القدرة التي يمكن نتيجة من أن تضيفها للمعرفة... ويكتفي الباحثون بمستوى الدلالة 0.05 إلى 0.01 وهو أمر متفق عليه ليس له دليل علمي (www.psycho.net Saexlel:juillet2019)

أما فيما يخص المجهودات التي بذلت لتجاوز العيوب التي أثرناها فقد ظهرت نماذج، على غرار النموذج الأحادي البارامتري للعالم راش Rasch والنموذج الثنائي البارامتري (نموذج لورد Lord) والنموذج الثلاثي البارامتري لـ بيبروم (Birbaum) وأبدت هذه النماذج رغبة في تحقيق الموضوعية بواسطة أحادية القياس (يجب أن تقيس المفردات نفس الصفة أو نفس العلمية) استقلالية القياس وتحريه من توزيع العينة المستخدمة تكراراً وتعدد القياس

www.gulkids.com,juillet2009

وعلى الرغم من كل هذه المحاولات والجهود إلا أن علماء الأbstمولوجيا غير راضون على نزعة القياس هذه في ميدان علم النفس والعلوم الاجتماعية وبدى لهم ان الظواهر السيكولوجية ليست كالظواهر الفيزيائية أو الطبيعية وتسم بالتميز "عن تلك نفي مقال لزبكي تحت عنوان "العلوم الاجتماعية شعوذة القرن العشرين اعتبرها هذه العلوم شيأت الإنسان وشبه نتائجها الباعرة بالتبن الوافر والحب القليل واعتبر الخطاب النظري الذي روجته العلوم الاجتماعية حول الإنسان والمجتمع هو خطاب قسمته هذه العلوم تقسيما مشاركا بالنظر إليه كموضوع لا يمكن عقلنته وفهمه بقدر ماهو موضوع يتعين تدويبه وتميعه في تنامي وسلاسل الدوال الرياضية الإحصائية المتشعبة (زكي علي، 2011: ص 31 إلى 35)، وانبثق عن المشكلات التي أوردناها تراجع مس ثقة بعض علماء فلسفة العلوم في استخدام القياس المفرطة وحتى يتحقق الإنصاف تذكر كلام ناجي بدور ورأيه حيث أشار "...الأرقام إذن ليست مقدسة في ذاتها وليس لها معنى محددًا واحدًا في جميع الحالات غنما هناك امور نسبية تختص بكل حالة على حدة لا بد إذن من استخدام المنهج الكمي ولكن لا بد وأن يسبقه أو يصاحبه أو يتبعه، أن يعمل السيكولوجي أو الباحث في مجال علم النفس فكره وحسه وأن يتأمل الأرقام ويعرف مدلولها ووظيفتها ومغزاها وفحواها واتجاهها وما ترمز له ... (ناجب بدر، د ت: 152) وهذا هو المعقول بالتمام فالعبرة ليست تماما إبتداعا احصائيا ولا تنوعا رياضيا وإنما الفائدة الجمة في الترجمة والبحث عن المغزى الحقيقي بمعنى ممارسة عملية عقلنة توظيفية فقط وحتى أمينة عمد كاظم توصلت بعد دراسة مفصلة خصت موضوع القياس إلى قناعة مفادها الحاجة لقيين نظرية جديدة في القياس السلوكي تحقق مطالب الموضوعية بعد مقارنات قامت بها بين القياس السلوكي والقياس الفزيائي باعتبارها

مختصة في ذلك (أمينة كاظم، 1988) ويمكن لعودة للدراسات التي قامت بها على البيئة العربية للاستفادة أكثر.

3-عيوب الاختبارات والمقاييس:

عقبة الاختبارات يعرفها غالبية دارسي علم النفس ولكن لا بأس من إعادة التأكيد على أبعادها، وأول مشكلة تعترض الاختبارات هي ظروف تطبيقها ومختلف العوامل المحيطة بها وتتأثر نتائجها بهذه العوامل وسلك بهذا كبار مطبقي الاختبارات الممارسين في ميدان الصحة النفسية المهنية لقد صرح كل من جون لويس برنارد (Jean Louis Bernard) وجون كلود رينيغني (Jean ClaudRegnier) اللذان تعدت خبرتهما أربعين سنة استطاع من خلالها إطلاع على أربعون ألف ملف خاص بالموظفين توصلنا إلى خلاصة أن التقنية الإحصائية في التقييم ينجر عنها اللاموضوعية "في مقال تحت عنوان "القياس النفسي" نظام تقييم موضوعي أم ذاتي؟ la psychométrie un système d'évaluation objectif ou subjectif؟ (http:halinria-fr-hal.01691246/juillet2019)

أما فيما يخص الاختبار في حد ذاته كأداة فإن كرونباخ أقر منذ مدة (1984) أنه لا يجوز على تعريف مقنع فعادة ما توحى كلمة اختبار في الذهن الجملة أو السلسلة من الأسئلة المقننة التي تعرض على شخص ويطل منه الإجابة عنها شفها أو كتابيا... إنه يشبه اختبار القيادة لا يتضمن نفس الممرات والشوارع والتعليمات (http://real-sciences.comjuillet2019) ، وعلى الرغم من اجتهادات تقني بناء الروائز إلا أن هذه العقبة لم يتم إذلالها بالكامل ونذكر على صعيد الثاني أن أكبر مشكلة يعرفها الجميع هي الاختلافات الثقافية فقد ثبت أن تكيف الاختبارات لا يخص بالثقة التامة وعلى كل ليس هذا بالجديد، لقد لخص مقال علي تودرت "الاعتبارات عبر الثقافية في استخدام اختبار المينسوتا المتعدد الواجه (MMPI)" جملة من النقاط نذكرها كون المقاييس الإكلينيكية عند استخدام المعايير الأمريكية لاختبار (MMPI) لا تشير حتما إلى الأمراض النفسية عند الصينيين...فالقيم الصينية

مثل التواضع وضبط النفس قد تؤدي إلى ارتفاع درجة الاكتئاب وصرحت حرفيا " عن هذه الاختبارات التي أصبحت مستعملة في كامل البيئة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نظرا لسوء عملية التنقل التي أجريت لها جعلها تعاني من عدة مشكلات ونقائص فعاليتها تعطي إجابات مزيفة ومعظمها لا يتفق محتواه مع ثقافة المجتمع كما أنها تطبق على عينات متباينة ثقافيا واجتماعيا وعمريا عن البيئة الأصلية، فكل هذه النقائص الموجودة ما جعلتها عرضة للانحيازات الثقافية والتي تعتبر أكبر مهدد لصدق الاختبارات المكيفة ... " (علي تودرت، 2014: 23)

ينطوي تحت هذه المشكلة القديمة الحديثة ضرورة إعادة النظر في تكيف الاختبارات أو بالأحرى مضاعفة الجهود لتصميم اختبارات على صعيد ثاني وهذا صعب لأن الاختبارات أصلا إما ان تعد هجمات ذات انتماء نظري صريح وهذا يعني أن هؤلاء هم فقط الأكثر دراية وعلمًا بتفصيلاتها يتسم ذلك الصنف بالعالمية، وإما ان تصميم من طرف دارسين يهدف تشخيص مشكلة بسيطة ولا تنتهي بالضرورة لتوجه بنظرة واضح، لذلك تنوه أن الفائدة العلمية ستعم عندما نحصر الجهد في الفئة الثانية من الاختبارات، ويعزى الوضع العام للاختبارات المطلق الذي آلت إليه إلى تلك الثقة العمياء المتعلقة بالشروط أو الخصائص السكومترية (الصدق والثبات) وتبين لشانج و آخرون Cheung et autres أن اختبار قياس الشخصية المعد في أمريكا رغم تكيفه إلا أنه شخص عيوبًا (مع العلم أنه يتمتع بصدق وثبات جيدين) عند تطبيقه في البيئة الصينية، لذلك لجأ على تطوير قائمة (CPAI) أفضلت إلى تحديد عشر مجموعات من السمات الفريدة للشخصية الصينية والتي لم تكشفها قوائم الشخصية الغربية (مارين ترجمة نايف، 2015: 123) وهذا الإجراء بدوره حل من الحلول التي يتبناها الباحثون لاحقًا وبطبيعة الحال لا يمكن التشكيك كلية في الاختبارات ولكن القضية تحتاج لإعادة نظر، تعمدنا التركيز على تلك

النقائص حتى نقيم عقلنة سبق وان صدر بشأن الاختبار الكلام، وعلى لسبان تايلر ليونا" لقد أكدنا في الفصول السابقة أن عملية الإفادة من المعلومات المستمدة من الاختبار إنما هي معقدة ذلك يرجع إلى أنه ليس هناك اختبار يعتبر مقياسا صادقا كاملا لخاصية نفسية معينة وأن الدرجة ليست بالضرورة مقياسا دقيقا لأي بشيء بمعنى آخر، عن صدق وثبات أي اختبار ليس كاملا (مارين أ، ترجمة نايف، 2015: 126).

4- الحاجة لتفعيل السند النظري:

أول امر يشير هذه المشكلة هي خبر في المتواضعة في متابعة ومناقشة الرسائل والأطروحات الجامعية التي لاحظت من خلالها ظهور نزعة غير معلنة فيها دعوى لتغليب الإجراءات البحثية الميدانية، وذلك في الحقيقة مقبول لحدما ولكن القضية تصبح مؤثرة إذ تعلقت بالأطروحات لأنها (الأطروحات) تستلزم لمن لا يعرف الموائمة بين تصور الباحث لعمله بما فيه جانبه التطبيقي والسياقات النظرية الموجودة، فهو ليس بالعالم بلغ التنظير ولا بالمبتدئ يكون همه التحكم في الإجراءات البعثية والتدرب عليها، وبين هذا وذاك يتموقع جهده فهو في حاجة ماسة إلى سند نظريه ومن المستحيل ألا تمتثل الاطروحة على أقل تقدير لنموذج نظري الذي يصغر عن النظرية باعتباره تمثيل مبسط للعلاقة بين المتغيرات يعطي، صورة تخطيطية للواقع في حين تكون النظرية أوسع وهي نسق فكري وثمره دراسات مستفيضة للواقع والطواهر تصاغ على شكل مفاهيم وقوانين تتسم بالصدق النسبي، لقد اعتبر عالم الاجتماع الليبي عبد الله عامر النظرية أساس البحث العلمي وألح سمير نعيم أحمد بدوره على وظيفة هذه الأخيرة حيث يرى أن العلم يتضمن جانبين جانب حسي (وهو بحث ميداني أو مخبري) وجانب عقلي مجرد يتمثل في النظرية وهذان الجانبان متداخلان لا يمكن الفصل بينهما (Landisocio-Blogspost.com/juillet2019).

يقصد بالسند النظري حاجر الدراسة لمرجعية نظرية يتبناها الباحث يبين ملامحها عند طرح إشكاليته يستلهم منه فرضياته ويعتمد عليه، و عند تفسير

نتائج على اعتبارها (النظرية) تلعب دورا حاسما في تأطير وضبط الجانب التأويلي للدراسة وتحصن الباحث أكثر وتساعد في إثراء المرجعية التفسيرية، وفيها تخصص وظائف النظرية فإنه من الإجحاف الاعتقاد بإمكانية إنجاز دراسات متمردة نظريا وحتى جملة لمفاهيم فهي في الأصل وحدات ومتغيرات تابعة لنظريات ومحل الاختلاف يمكن في تأويلاتها وبنائها ومحوريها لدى كل منظر، ثم إن الاستغناء التوظيفي للنظرية مطروح فقط عند كبار العلماء وهو استغناء تسبقه معرفة وإطلاع عن النظريات بطبيعة الحال إذ لا يقومون بهذا لكونهم يتجاهلون بل لكونهم قادرين على تطويرها نقدها وتقديم البدائل، أما البقية منا فهو مجبر وخير له الانضواء تحت تناولات نظرية، هذه المنطلقات تنطبق على كل الباحثين في العالم، أما ما هو خاص بيئتنا فهو إشكال بذاته لأن النظريات عربية لا تتوافق كلية مع مجتمعنا، هذا الأمر للأسف يجعل الدراسات النفسية ناقصة التأهيل غير متعمقة التداول، وحتى الأدوات تابعة لها وأنتجت كوسائل عمل وقياس وقد خصصنا لها، عنوان سابقا.

إن السند النظري ضرورة بحثية ومن غير المعقول التقليل من شأنه وكل باحث في ميدان علم النفس هو مطالب بانتقاء هادف ومدروس يكون مبررا منطقيا غير اعتباطي يخدم تلك الدراسة التي تجربها ويؤسس لها بعناية أو على الأقل ببذل مجهودا استقصائيا في إيجاده حتى يتجاوز صعوبة ندرة السند النظرية الأصل الذي يعرفه مجتمعنا، إذ يكتفي كثير للدراسين باستنساخ نظريات غريبة بامتياز تخص تباعد وتعالج مشكلات غير التي يعيشها المجتمع الجزائري لقد حظيت الدول الغربية وأصبح الاهتمام فيها قائما على البحث في علم النفس الإيجابي والسلوك السوي المتوافق الذي يهدف إلى تغير وتحسين نظرة الفرد، في الوقت الذي تغرف مجتمعات العالم الثالث في مشكلات التكيف، سيكولوجية التخلف والمشكلات المتعلقة بالمجتمعات الكبرى، وعلى الرغم من كون المر مبرر لأن استنساخ النظري لا مفر

منه واضطراري أما ندرة التنظير المحلي إلا أن الدارسين مجبرين على توظيفه أكثر من عرضه وألا يكتفوا بالركض وراء فحص الارتباط بين المتغيرات ، وكان الدراسات النفسية همها تأكيد أو نفي هذا الارتباط، وستحل الإشكالية بوجود أو انعدام تأثير متغير على آخر، هذا غير كاف تماما لسبب نذكرها، حيث نقوم في هذا النوع من الدراسات بالتحقق فقط، الذي يعتبر مستوى من المعرفة العلمية ولكن أين السيفاء منها كتقديم الإضافة والتشخيص المفصل والحل أو إنتاج الحلول أين التفسير والتأويل وبما أننا أثرنا مشكلة تراجع السند النظري وندرة التنظير فإن جليد شخص وضعها في مقال عنوانه: "أزمة التنظير في الخطاب التاريخي الجزائري المحاصر وينطبق بطبيعة الحال تماما على الدراسات النفسية وذكر "...إن الإشكالية التي ننطلق منها تحاول أن تجيب بالأساس على الهاجس المعرفي الإستمولوجي التالي، هو لماذا لم يتطور الخطاب التاريخي إلى مرحلة التنظير؟ ومن بين فرضيات هذا البحث للإجابة على الإشكالية هو أن المؤرخين الجزائريين لا يزالون يتعاطون مع التاريخ كعلم تقليدي متغافلين تطور الفلسفة وعلم الاجتماع... ونظرا لحدثة التجربة في مجال البحث التاريخي وأنماط البحث المتبعة في جامعتنا الجزائرية لم يقتنوا بفلسفة التاريخ قدر عنايتهم بالتاريخ المحض..." (elhiwardz.com/juillet2009) على غرار الباحثين في علم النفس اللذين يقبعون وراء الارتباطات متغافلين عن تحليلها استنطاقها وتوظيفها.

خلاصة:

كان مسعى المقال التنويه للوضع الحالي وما يغلب من نظرة الاتجاه الدراسات النفسية حيث قصدنا من خلاله هز وتحريك الحس النقدي الايستمولوجي لدى المهتمين ولفت أنظارهم لضرورة عقلنة استخدامات القياس والإحصاء والاستفادة حقيقة منهما بصفة فعالة وتأطير وظيفته وعدم التسليم بالمطلق لدرجة إهمال حقيقة الدراسات النفسية التي تعنى ببحث المشكلات بإبعادها وتعقيداتهما حيث حضرت هذه المسألة بشق أوفر كما ركزنا على إشكالية العقم

النظري التوظيفي لا النظري النظري الذي أصاب الدراسات في السنوات الاخيرة كما تطرقنا للمشكلات القديمة الجديدة التي زادت مؤخرا مثل إشكالية اختلاف توظيف المفاهيم ومشكلة الاختبارات والدوائر باعتبارها أدوات عمل وبحث لذا ينطبق على المقال دعوة لإعادة النظر والتمحيص بهدف الترتيب والإثراء لا غير، لأن الدراسات تتقدم أكثر كلما تم تحيين جوانبها وكلما تمحصت جوانبها، وأدواتها فيفضلها تم تحقيق ما تحقق، وسيتحقق الأفضل إذا ما تم عقلنتها منهجيا وايستمولوجيا

-قائمة المراجع:

- أمينة محمد كاظم 1988: استخدام نموذج راش في بناء اختبار تحصيلي في علم النفس وتحقيق التفسير الموضوعي للنتائج، جامعة عين شمس، المكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر.
- صبري ماهر والرافعي محب 2001: التقويم التربوية، أسسه وإجراءاته، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
- علي تودرت نسيم 2014: الاعتبارات عبر الثقافية في استخدام اختبارات الشخصية المترجمة مثال اختبار المينسوتا المتعدد الأوجه لقياس الشخصية (MMPI)، مجلة دراسات نفسية وتربوية العدد 12، مجلة قسم علم النفس.
- علي زكي 2011: العلوم الاجتماعية شعودة القرن العشرين، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع عشر، جامعة الجزائر (2)
- مارين ميسراندينو 2015: علم النفس الشخصية، ترجمة نايف محمد الحربي، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.
- ناجي بدر، د ت، المنهج الرياضي في العلوم الاجتماعية في كتاب يوسف زيدان وأحمد أنور أبو نوار، حسن حنفي وآخرون، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- Arthur Arruda, EdwardsBasilio, Juliana de Moura et autres, 2012, la psychologie ou-dela des épistémologies, Revue d'anthologie des connaissance Vol6 N°2 p 331-355
- Sites internet:
- www.elhiwardz.com.juillet 2019
- http://hal-innio.fr-hal.01691246/juillet2019.
- http://real-sciences.com/juillet2019.
- www.Psycho-net/soecel.htm/juillet2019.
- www.gulkids.com//juillet2019.